الجلسة السابعة والأربعون بعد المئتين

- **التاريخ** : الثلاثاء 11 رمضان 1422 (2001/11/27)
- **الرئاسة** : السيد عمر بومقص الخليفة الخامس لرئيس مجلس المستشارين.
- **التوقيت** : 25 دقيقة ابتداء من الساعة الثانية وخمس وعشرين دقيقة بعد الزوال.
- جدول الأعمال:

- مشروع قانون رقم 01.49 بتحديد كيفية إعادة تصفية بعض المعاشات المخولة من طرف الصندوق المغربي للتقاعد.

السيد رئيس الجلسة:

... إذا سمحتم أيها السادة المستشارون المحترمون ننتقل إلى الجلسة الثانية المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 01.49 بتحديد كيفية إعادة تصفية بعض المعاشات المخولة من طرف الصندوق الوطني للتقاعد. قبل أن نعطي الكلمة للسيد الوزير لتقديم المشروع، أعطي الكلمة للسيد الأمين إذا كانت هناك بعض الأخبار التي يجب أن يطلع عليها المحلين فليتفضل.

المستشار السيد حميد كوسكوس أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس،

فعلا توصلت رئاسة المجلس بمراسلة من السيد عبد الرحمان لبدك رئيس فريق الحركة الوطنية الشعبية يبلغ من خلالها المجلس بقائمة أعضاء فريقه وهم كالتالي:

السيد عبد الرحمان لبدك - السيد محمد المنصوري - السيد لحسن بوعود - السيد عبد اللطيف اسطمبولي - السيد المكي الزيزي - السيد عبد الرحمان أربعين - السيد عبد الكبير بورقية - السيد حسن أوتغليست - السيد أحمد الإدريسي - السيد إبراهيم الذهبي - السيد بوشعيب الهلالي - السيد عبد الجبار بوملحة - السيد الطاهر الفيلالي - السيد عمارة الحاج عمارة - السيد مولاي إدريس العلوي - السيد جمال أربعين - السيد إبراهيم أهل حماد - السيد محمد رضى بوطيب - السيد محمد الكنفاوي - السيد عبد الله خنوفة - السيد حسن الهلالي - السيد محمد صالح أقميزة - السيد حسن أبو العز - السيد سيدي أحمد الكار - السيدة حياة الدليمي.

وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين،

إذن إذا سمحتم أعطي الكلمة للسيد الوزير لتقديم المشروع، فليتقدم مشكورا.

السيد محمد خليفة وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس،

حضرات السادة المستشارين،

يسعدني أن أقدم لمجلسكم الموقر مشروع القانون 01.49 بتحديد كيفية إعادة تصفية بعض المعاشات المخولة من طرف الصندوق المغربي للتقاعد. وأشير في البداية إلى أن أهمية هذا المشروع تتمثل في كونه تتويجا لجهود قامت بها مختلف الفعاليات الداعية إلى تحسين وضعية المتقاعدين القدامى، ومن بينها، بل على رأسها بعض الفرق البرلمانية في مجلس النواب والمستشارين، حيث تقدم بعض أعضائها بمقترحات قوانين ترمي إصلاح نظام المعاشات لسنة 97 إلى المتقاعدين الذين لم يستفيدوا منه.

وقد لمست الاهتمام بهذا الموضوع من خلال مناقشة المشروع مع السادة المستشارين أعضاء لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلسكم الموقر. وقد شكل موضوع تسوية وضعية الموظفين المحالين على التقاعد قبل تاريخ إصلاحي أنظمة المعاشات لسنة 90 و97 أحد اهتمامات حكومة التناوب، وقد تجسد هذا الاهتمام من خلال التصريح أمام البرلمان بتاريخ 13 يناير 2000 حيث تم تأكيد عزم الحكومة على إعداد نظام جديد للمعاشات المدنية والعسكرية يتدارك ما يشوب النظام الحالي من نواقص وثغرات تتسبب في إلحاق الحيف بفئات عريضة من المتقاعدين.

ويجدر التذكير في هذا المجال بأنه تم ابتداء من فاتح يناير 90 توسيع قاعدة احتساب المعاشات المخولة في إطار نظام المعاشات المدنية والعسكرية الموكول تدبيرها إلى الصندوق المغربي للتقاعد،

وذلك بإدماج التعويض عن الإقامة ونصف التعويضات القارة المرتبطة بالوضعية النظامية ضمن هذه القاعدة. ولقد ترتب عن ذلك ارتفاع ملحوظ في مبلغ المعاشات لا سيما بالنسبة للموظفين المنتمين للدرجات العليا الذين تمثل التعويضات النظامية جزءا من أجرتهم يصل إلى 70%. غير أن هذا الإجراء لم يشمل فئات المتقاعدين المحذوفين من الأسلاك قبل فاتح يناير 1990، في حين أنهم استفادو مقابل الإقصاء من زيادة جزافية في معاشاتهم حددت آنذاك في نسبة 15%.

كما تم ابتداء من فاتح يناير 1997 إصدار إصلاح آخر يقضي بإدماج الجزء المتبقي من التعويضات القارة ضمن قاعدة احتساب المعاشات حيث أصبحت تصفى على أساس جميع عناصر الأجرة النظامية. وعلى غرار ما تم سنة 1990، ولم يشمل هذا الإصلاح بدوره الموظفين المحالين على

التقاعد قبل فاتح يوليوز 1997.

كما لم تمنح أية زيادة جزافية مقابل عدم استفادتهم من الإصلاح.

وبالرغم من أهمية الإصلاحين السالفي الذكر، فقد كانت لهما تداعيات سلبية تمثلت في إحداث التمييز بين أجيال من المتقاعدين ينتمون لنفس منظومة التقاعد، وهو الأمر الذي يقترح تداركه في إطار مشروع القانون المعروض على أنظاركم. ويقضي هذا المشروع بإعادة مبدأ المعاشات المخولة قبل فاتح يوليوز 97، وذلك على أساس القواعد التي أقرها إصلاح فاتح يوليوز 97، أي على أساس جميع عناصر الأجرة النظامية. وسيتحمل المستفيدون من هذا الإجراء مقابل ذلك اقتطاعا إضافيا من معاشاتهم بنسبة 4% من مبلغ التعويضات والمكافئات التي لم تكن خاضعة للاقتطاع، والتي كان المتقاعدون المعنيون يستفيدون منها في تاريخ حذفهم من الأسلاك، عن كل سنة من مدة الخدمات المعتبرة في حساب المعاش، وذلك على غرار الفئات التي استفادت من الإصلاحين السالفي الذكر. وسيشمل هذا القانون الذي حدد تاريخ العمل به في فاتح يناير سنة 2002، حسب الإحصائيات المتوفرة حاليا، 191325 مستفيدا بمن فيهم ذوو الحقوق. كما تقدر التكلفة المالية السنوية للإجراء المقترح حسب التقديرات المستقاة من الصندوق المغربي للتقاعد، حوالي 403 مليون درهم.

في النهاية لابد أن أتوجه بالشكر إلى السادة أعضاء لجنة العدل والتشريع في هذا المجلس لإسهامها الفاعل في التصويت الإيجابي على هذا المشروع الذي بدون شك لامستم أنه يستهدف رفع الحيف الذي عانت منه فئة عريضة من المتقاعدين، أفنت زهرة شبابها في خدمة الإدارة المغربية، وذلك بتمكينها من الاستفادة من إصلاحي نظام المعاشات المدنية والعسكرية الصادرين في فاتح يونيو 1997.

شكرا السيد الرئيس المحترم،

شكرا السادة المستشارين.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير،

مادام السادة المستشارون قد توصلوا بتقرير اللجنة، فلا داعي لقراءته، وننتقل مباشرة إلى تدخلات فرق الأغلبية وفرق المعارضة، الكلمة لممثل فرق الأغلبية الأستاذ الأنصاري، تفضلوا.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

زملائي المستشارين المحترمين،

أنا سعيد بأن أتدخل باسم فرق الأغلبية في مناقشة مشروع القانون المعروض على المجلس الموقر رقم 01.49 المتعلق بتحديد كيفية إعادة تصفية بعض المعاشات المخولة من طرف الصندوق المغربي للتقاعد، هذا المشروع المصاحب للقانون المالي الحالي، لأؤكد بداية شكر فرق الأغلبية للحكومة التي أوفت بوعدها وجاءت بهذا المشروع الهام في هذا الظرف بالذات لما يحتله من مكانة خاصة بخصوص إصلاح نظام المعاشات المدنية والعسكرية، والذي يهدف بصفة أساسية إلى تحسبين وضعية المتقاعدين ورفع الحيف الذي لحقهم نتيجة الإصلاح الذي كان في فاتح يناير 1990، ذلك الإصلاح الذي وقع بمقتضاه غبن للمتقاعدين المحذوفين من أسلاك الوظيفة العمومية قبل فاتح يناير 1990، لينضاف إليه الإصلاح اللاحق في فاتح يوليوز

1997 الذي حاول تدارك بعض الهفوات بالنسبة للإصلاح الأول، وكان قاسيا في نفس الوقت بالنسبة للموظفين المحالين على التقاعد قبل التاريخ المذكور، وحرمانهم من أية زيادة.

وإن المشروع المعروض على أنظار مجلسنا الموقر، الذي نشيد به، عالج تلك النواقص وملأ تلك الثغرات التي اتسمت بها، الإصلاحات السابقات، وسن قاعدة التساوي في الواجبات والحقوق بالنسبة لكافة المتقاعدين، معتمدا على احتساب جميع عناصر الأجرة النظامية مقابل اقتطاع إضافي من معاشات المتقاعدين المعنيين بنسبة 4% من مبلغ التعويضات والمكافئات التي لم تكن خاضعة للاقتطاع على الرغم من كونهم يستفيدون منها ابتداء من تاريخ حذفهم من الأسلاك، وذلك عن كل سنة من الخدمات المعتبرة في حساب المعاش.

وإن دل هذا على شيء فإنما على الاعتراف بالجميل لتلك الفئة العريضة من أبناء هذا الوطن الذين أفنوا زهرة شبابهم في خدمته والرفع من شأنه في فترة كانت متميزة بندرة الأطر. وإن العدد الهائل من المتقاعدين الذين من هذا الإصلاح من مدنيين وعسكريين إلى 191325 مستفيدا ومستفيدة بما في ذلك ذوو الحقوق، الشيء الذي سينتج عنه صرف مبلغ مالي حسب التقريرات الأولية المستقاة من الصندوق المغربي للتقاعد، والمحدد بحوالي 40 مليار سنتيم.

وإننا في فرق الأغلبية نصفق بحرارة لهذه المبادرة الطيبة التي جاءت بها الحكومة والهادفة إلى إقرار العدل والإنصاف بالنسبة لهذه الشريحة دون أن ننسى أو نتناسى الدور الهام الذي يقوم به الصندوق الوطني للتقاعد الذي نطالب بالإسراع في الانكباب على إعادة هيكلته وتدعيمه ليكون في مصاف الصناديق المماثلة له في الدول المتقدمة.

وانطلاقا مما ذكر في فرق الأغلبية نؤكد بالإجماع تعاملنا الإجابي مع هذا المشروع وسنصوت طبعا لفائدته، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة لممثل المعارضة الأستاذ الصوالحي بوسكري.

المستشار السيد الصوالحي بوسكري:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون المحترمون،

كذلك أتدخل باسم فرق المعارضة لمناقشة مشروع القانون رقم 01.49 المتعلقة بكيفية إعادة تصفية بعض المعاشات.

السيد الرئيس،

الحديث عن المنظومة التقاعد بصفة عامة في المغرب حديث جد طويل، ذلك أن هذه المنظومة تتميز بالتنوع واختلاف المناهج المتبعة، هذا حتما يطرح إشكال التفاوت والتمايز بين هذه الصناديق المتواجدة.

فيما يخص الصندوق المغربي للتقاعد الذي هو من ضمن هذه الصناديق، فله منهجيته في تدبير المعاشات المدنية والعسكرية، وقد حدث في السنوات 90 و97 اتخاد إجراءات نقول إنها اتسمت، أو نتجت عنها اختلالات في تصفية المعاشات، نتجت عنها فئوية بين المتقاعدين حيث أصبحت عندنا فئة ما قبل 90 إلى 97، وفئة ما بعد 97... هذه الفئوية، أو هذا التفاوت والتمايز حدا بفروق المعارضة منذ سنة 1998 إلى تقديم مقترحات في أوانه، في اتجاه إصلاح هذه التفاوتات وهذا التمايز. مع الأسف أن الحكومة منذ ذلك التاريخ واجهت هذه المقترحات التي كانت تعترف بوجاهتها، وتتفهمها من حيث المبدأ، ومع ذلك واجهتها بالرفض، بل وصل بها الأمر إلى إشهار الفصل 51 من الدستور باعتبار أن الإصلاح له انعكاس مالي يجب أن يتم توقعه في إطار الميزانية، إلا أن الحكومة عادت أخيرا وقدمت هذا المشروع الذي نناقشه اليوم والذي يتلاقى من حيث المبدأ ومن حيث الهدف مع المقترحات التي أشرت إليها سابقا، إذ أن المشروع يوحد فعلا ويسوي في تصفية المعاشات من حيث الطريقة المتبعة، ومن حيث الوعاء الأجري الذي تنصب عليه هذه الطريقة.

غير أن مؤاخذتنا على هذا المشروع كذلك الذي ينبغي، وإن كان خطوة ينبغي الإشارة إليها، هذا المشروع يبقى متسما بالمحدودية، وانعكاسه لا يرقى إلى الطموح الذي كنا ننتظره، ذلك أن عملية إعادة التصفية هذه عندما نطبقها على الأجور المعنية سنجد أنفسنا أمام

بنية أجرية هزيلة وضعيفة من حيث الحجم ومن حيث القيمة، ومن تم من حيث الانعكاس المالي الذي ستتمخض عنه هذه العملية.

ومن هذا المنطلق، ولكي نعطي لهذا المشروع جانبا ملموسا إلى حد ما ، حاولنا أن ندخل عليه تعديلات تتميمية وإصلاحية، واقترحنا أن نعتبر البنية الأجرية لسنة 1997 هي الوعاء الذي ينبغي اعتماده لإعادة تصفية هذه الأجور يكون الانعكاس ملموسا. لكن الحكومة واجهت هذا التعديل بالرفض، ولم يكتب له النجاح، كما حاولنا من جهة أخرى أن نصلح الاختلالات التي جاءت في سنة 1997والتي كانت تتجلى في السقف الذي وضع للمعاشات بكيفية تحكيمية بدون مبرر، وحاولنا تقديم تعديل برفع هذا السقف الذي وضع للمعاش من جهة، كما حاولنا السير في الاتجاه الذي تقول به الحكومة وهو تشجيع التقاعد الاختياري المبكر، وذلك بإرجاع النسبة المئوية التي كانت تمنح للراغب في التقاعد المبكر قبل 97 أي 2,5% عن كل سنة. وقد حذف إجراء 97 هذا المكتسب. نحن بهذه المناسبة، وفي إطار هذا الإصلاح الذي جاءت به الحكومة، حاولنا أن نتممه ونشجع التقاعد الاختياري المبكر وذلك بإجاع هذا المكتسب الذي حذف سنة 97، غير أن هذين التعديلين اللذين كنا نسعى من خلالهما إلى تتميم وتكميل الإصلاح الحكومي لم يحظيا كذلك بموافقة الحكومة.

في حين أنها أبدت تفهمها وموافقتها من حيث المبدأ على هذين الإجراءين، غير أن تطبيقها في الوقت الراهن يبقى شيئا غير مقبول.

الخلاصة أن هذا المشروع يلتقي جزئيا مع منظور مقترحنا، وإن كنا نشير إلى محدوديته، ورغم ذلك فإننا سنتعامل نعه إيجابيا على أن نبقي ملف باقي الإصلاحات ملفا في نظرنا مفتوحا، شكرا.

السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار،

والآن ننتقل إلى التصويت على مواد المشروع، المادة الأولى الموافقون؟ الإجماع. المادة الثانية؟ الإجماع المادة الثالثة؟ الإجماع. المادة الرابعة؟ الإجماع إذن أعرض المشروع برمته على التصويت، الموافقون؟ إذن صادق المجلس بالإجماع على مشروع قانون رقم 01.49 بتحديد كيفية إعادة تصفية بعض المعاشات المخولة من طرف الصندوق المغربي للتقاعد. نشكر السيد الوزير ونشكر السادة المستشارين ونرفع الجلسة.